المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

التقرير السنوي

للعام المالي 1443 - 1444 هـ (2022م)

2022

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

يحفظه الله

ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

01

القسم التمهيدي

1/1 - التقديم

بسم الله والحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه، وبعد

منذ أن بدأت رحلة التحول في المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله-، وبمتابعة حثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والمملكة تخطو خطواتٍ متسارعة لاستثمار الفرص المتاحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتعمل لأجل تعزيز المالية العامة، وتحقيق الاستدامة والمحافظة على التوزان المالي، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار مشروعات التنمية الشاملة، ومبادرات تحقيق الرؤية الطموحة التي تسعى إليها المملكة.

يستعرض هذا التقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين أهم إنجازاته خلال السنة المنقضية، والذي يوضح مساهمة المركز في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والسعي إلى تحقيق الاستدامة المالية للمملكة من خلال الإسهام بتطوير سياسات تمويلية متنوعة تعزز مكانة المملكة الاقتصادية وتلبي احتياجاتها التمويلية بالتسعير العادل وتسهّل وصولها لمختلف أسواق الدين من خلال المساهمة بتطوير وتنفيذ استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض، حيث يحرص المركز من خلالها لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز نمو وتطوير القطاع المالي.

وإننا إذ نقدم هذا التوثيق لما قام به المركز الوطني لإدارة الدين في العام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م، وما شهده القطاع من تحديث وتطوير في مختلف المجالات؛ لنرفع أسمى آيات الشكر والعرفان، لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - على ما يحظى به القطاع المالي بشكل عام والمركز الوطني لإدارة الدين بشكل خاص من دعم وتمكين لا محدود، مما مكّنه من تجاوز كافة التحديات، والوصول إلى أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الدين العام، والتوسع في نطاق أعماله التي لم تنحصر فقط على تأمين الاحتياجات التمويلية بل تطورت إلى متابعة أعمال التصنيف الائتماني ورفع القدرات البشرية وتمكين ودعم الجهات في مجال اختصاصه بهدف المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.

محمد بن عبدالله الجدعان

وزير المالية

رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

2/1 - تعريف المصطلحات والاختصارات

حيثما وردت المصطلحات أدناه في الدليل أو ملحقاته فإنها تعني المعنى المبين إلى جانبها، مالم يقتضي السياق خلافه:

المصطلح	التعريف
الدين العام	هو مجموع الأموال التي استدانتها الحكومة عن طريق إصدارات أدوات الدين المختلفة كالسندات والصكوك الحكومية وغيرها.
محفظة الدين	تجمع ديون المملكة بما فيها أصل الدين، وخدمة الدين، وتقسيم قنوات التمويل سواءً كانت محلية أو دولية.
أداة الدين	ورقة مالية تنشأ بموجبها مديونية أو تشكل إقراراً بمديونية تصدرها الشركات، أو الحكومة، أو الهيئات العامة، أو المؤسسات العامة، وتوفر عائداً للمستثمر (المقرض) مع سداد القيمة الاسمية للورقة في تاريخ الاستحقاق، وتشمل هذه الأدوات الصكوك والسندات.
عمر محفظة الدين العام	هو متوسط تاريخ الاستحقاق للمحفظة وهو متوسط المدة الزمنية التي يصبح فيها أصل الدين مستحقاً للسداد.
العائد	إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمار، ويعبر عنه كنسبة مئوية من قيمة الاستثمار الأصلية.
التصنيف الائتماني	التصنيف الائتماني هو مؤشر على الجدارة الائتمانية للدول وقدرتها على خدمة الديون واحتمالية عدم الالتزام بالسداد في وقت الاستحقاق. وتعتمد وكالات التصنيف الائتماني في تحليلها بالنظر الى العوامل المالية، الاقتصادية، المؤسساتية، ومستوى التعرض او الانكشاف للمتغيرات الدولية الخارجية.
منحنى العائد	هو منحنى يوضح سعر الفائدة/العائد في نقطة زمنية محددة لأدوات الدين ذات الجودة الائتمانية المتساوية بتواريخ استحقاق مختلفة.
سقف نسبة الدين	هو الحد الأعلى لنسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المتعامل الأولي	مؤسسة مالية مصرح لها بتوزيع واستلام طلبات وتغطية الاكتتاب لإصدارات الدين الحكومية المحلية.
تكلفة التمويل	ما يلتزم المتمول بأدائه بخلاف مبلغ التمويل، ويمكن التعبير عنه بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من مبلغ التمويل.
حجم الإصدار	هو المبلغ النهائي المعتمد من صاحب الصلاحية للاقتراض من أسواق الدين.
ريال	الريال السعودي.
السوق	هو سوق أدوات الدين المحلي في المملكة العربية السعودية أو الأسواق العالمية التي يتم خلالها طرح وتداول أدوات الدين.
المملكة	المملكة العربية السعودية.
سنة التقرير	العام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م.
سايبور	المعدل الرئيسي للفائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية.

3/1 - جدول المحتويات

القسم التمهيدي 5

1/1 - التقديم 6

2/1 - تعريف المصطلحات والاختصارات 7

3/1 - جدول المحتويات 8

4/1 - الملخص التنفيذي 10

التقرير التفصيلي 14

1/2 - المقدمة 15

2/2 - التوجّه الاستراتيجي 16

1/2/2 - عن المركز 16

2/2/2 - الخطط الاستراتيجية 21

3/2/2 - الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني 24

3/2 - المؤشرات الدولية 27

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات 28

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي 28

2/4/2 - بناء القدرات البشرية 45

3/4/2 - النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية 46

الخاتمة 48

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني (1): تطور مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير 27

رسم بياني (2): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي 28

رسم بياني (3): عمليات التمويل 29

رسم بياني (4): الإصدارات المحلية بالصكوك خلال سنة التقرير 30

رسم بياني (5): الإصدارات الشهرية المحلية خلال سنة التقرير 30

رسم بياني (6): التمويل الدولي خلال سنة التقرير 32

رسم بياني (7): عملية إعادة الشراء المحلية والدولية خلال سنة التقرير 32

رسم بياني (8): تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين 33

رسم بياني (9): مستحقات أصل الدين 41

رسم بياني (10): انكشاف العوائد 42

رسم بياني (11): انكشاف أسعار الصرف 42

رسم بياني (12): السجل الزمني لتقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة 43

رسم بياني (13): السجل الزمني لتقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة 44

4/1 - الملخص التنفيذي

انطلاقاً من المهام التي حددها تنظيم المركز الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (139) الصادر في عام 1441هـ (2019م)، يواصل المركز الوطني لإدارة الدين عمله لوضع سياسة الدين العام موضع التنفيذ، وضمان استدامة وصول المملكة إلى أسواق الدين المحلية والدولية، وتوفير أفضل الخيارات التمويلية لسد احتياجات المالية العامة، وضمان أن تكون التصنيفات الائتمانية للمملكة تعكس واقع الحال لاستمرار نمو اقتصاد المملكة في ظل المتغيرات المختلفة، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، كما سعى المركز إلى تطوير الآليات المتعلقة بسداد الدين العام، وإطلاق المنتجات والإصدارات التي تضمن تحقيق التوازن للأسواق المالية، وتحقيق مستهدفات إدارة الدين العام وتمويل احتياجات الموازنة، في إطار تكامل جهود المركز لتطوير القطاع المالي تحقيقاً لرؤية المملكة 2030.

وفيما يلي رصد لأهم ما تم خلال العام المالي 1443-1444هـ (2022م):

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م):

تضمنت خطة الاقتراض للعام المالي 1443-1444هـ (2022م) المعتمدة عدداً من المبادئ الرئيسية يمكن إجمالها في الآتي:

1. استدامة الوصول إلى أسواق الدين الدولية والمحلية بسعر عادل ضمن أطر مدروسة لإدارة المخاطر.
2. إمكانية النظر للدخول في عمليات تمويل استباقية وفقاً للمستجدات التي تطرأ، وبما يضمن دعم مشروعات النمو الاقتصادي المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة.
3. الحفاظ على معدل التنوع في محفظة الاقتراض بين المصادر المحلية والدولية وفقاً لمعدلات 2021م.
4. تركيز التمويل على إصدار الصكوك والسندات والتمويل الحكومي البديل.
5. التركيز على العوائد الثابتة (بنسبة تتراوح بين 57-85%) وتكون النسبة المتبقية للعوائد المتغيرة.

تطورات محفظة الدين العام:

أثمرت جهود المركز في الترتيب لعمليات التمويل الاستباقية إلى تجنب مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وتعزيز السيولة لدعم المالية العامة، وقد ارتفعت قيمة المحفظة ليصل مستوى الدين العام إلى 990 مليار ريال تقريباً -بزيادة حوالي 52 مليار ريال- تشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، مقارنة بـ 30% في نهاية العام السابق [2]، وهو ما يؤكد متانة اقتصاد المملكة وقدرته على تجاوز التحديات.

وفيما يلي نظرة عامة على محفظة الدين العام:

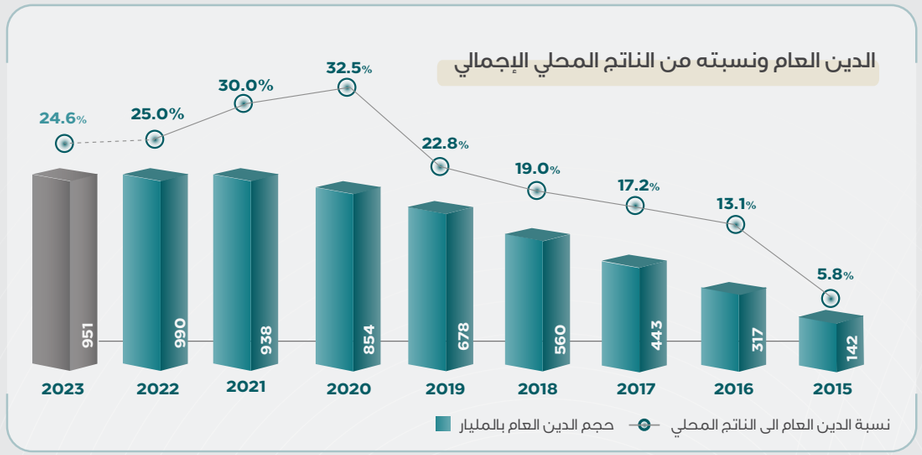

حجم الدين العام	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	عمر محفظة الدين العام
990 مليار ريال	25%	9.27 أعوام

(1) توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444-1445هـ (2023م).

(2) حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2015 - 2021م.

4/1 - الملخص التنفيذي

عمليات التمويل:

أدار المركز عمليات التمويل لينجز خلال سنة التقرير عمليات[1] بلغ حجمها الإجمالي قرابة 125 مليار ريال تنوعت بين مصادر تمويل محلية ودولية، كما شملت سداد أصل الدين، وإجراء عمليات تمويل استباقي لتلبية الاحتياجات، والتخفيف من آثار تغيرات أسعار الفائدة وتبعات ذلك على الأسواق وعمليات إعادة التمويل.

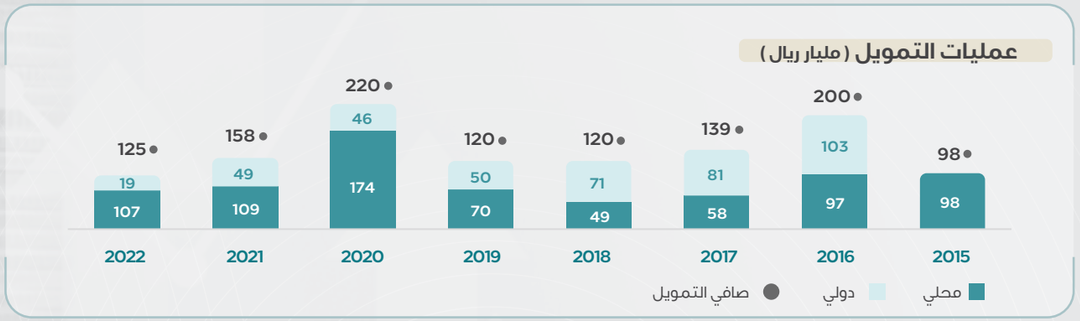

التصنيف الائتماني:

عمل المركز مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على الحفاظ على التصنيف الإيجابي للمملكة وإبراز الجهود الحكومية المتواصلة لتحسين المالية العامة، ورفع كفاءة الإنفاق، والاستجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية، ومواصلة جهود الدعم للحفاظ على مكتسبات ما بعد الجائحة، وكذلك تعزيز جاذبية السوق السعودي وقدرته على استقطاب الاستثمارات الضخمة والنوعية، وهو ما أثمر عن الحفاظ على مستوى ائتماني إيجابي وفق مقاييس كل وكالة.

(1) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال سنة التقرير.

4/1 - الملخص التنفيذي

أهداف تم تحقيقها:

قام المركز خلال سنة التقرير بتحقيق عددٍ من الأهداف في إطار مبادراته إلى تطوير سوق الدين المحلي، والاستفادة من السيولة المتاحة في الأسواق الدولية، وعقد اللقاءات مع الجهات الاستثمارية والمهتمين والمتخصصين، إضافة إلى الأعمال المرتبطة بالتصنيف الائتماني، وتقديم الاستشارات التمويلية للشركات التي تمتلك فيها الحكومة أكثر من 50% من رأس مالها.

كما تمكن المركز من إنجاز عدد من المبادرات الرئيسة، على النحو التالي:

توسيع قاعدة برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين المحلية

استكمالاً لمذكرات التفاهم الموقعة في العام المالي 1442-1443هـ (2021م)، وقَّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين اتفاقيات مع خمس مؤسسات مالية دولية لتعيينها متعاملين أوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية، وبتوقيع هذه الاتفاقيات يستكمل المركز مع الشركاء العمل على تطوير البنية التحتية لسوق الدين المحلي، وزيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب، وتمكين المتعاملين الأوليين والمشاركين بالسوق من القيام بأدوارهم من خلال توفير الأدوات المناسبة، تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030.

لتنضم إلى المؤسسات المالية المحلية

التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين:

BNP PARIBAS | citi | Goldman Sachs | J.P.Morgan | standard chartered

مصرف الإنماء alinma bank | بنك الجزيرة BANK ALJAZIRA | مصرف الراجحي alrajhi bank | ساب SABB | الأهلي SNB

التمويل الحكومي البديل:

وقَّعت وزارة المالية اتفاقيات تمويل مع عددٍ من البنوك المحلية بقيمة بلغت 25 مليار ريال لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية المُجدول البدء بها في عامي 2023م و2024م؛ بهدف تسريع دخول تلك المشاريع حيز التنفيذ. وجاء توقيع هذه الاتفاقيات بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين اتساقًا مع توجَّه وزارة المالية في تمكين ودعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

4/1 - الملخص التنفيذي

أهداف تم تحقيقها:

مبادرة المنتجات الإدخارية المدعومة:

ضمن جهود تطوير الخيارات التمويلية، وابتكار منتجات تراعي رغبات المستثمرين الأفراد، فقد عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تطوير منتج ادخاري مدعوم مخصص للأفراد، حيث روعي فيه أن يناسب فئة الأفراد من ناحية الاشتراك عبر القنوات الرقمية، وتوفير المرونة في شروط المنتج من ناحية مدة الالتزام وحساب العوائد.

كما وقع المركز مع شركة الأهلي المالية لبحث إطلاق الصكوك الادخارية للأفراد والتخطيط المالي الأمثل، وذلك بالتعاون مع الوزارة، وتهدف المذكرة إلى تعزيز مفهوم الادخار وتقديم خيارات تراعي احتياجات المجتمع، وتسهم في تحقيق مستهدفات المركز.

إطار التمويل المستدام للمملكة و الاستثمار البيئي و الاجتماعي و الحوكمة ESG:

استكمالا لمبادرة المركز مع برنامج تطوير القطاع المالي، عمل فريق التمويل بتطوير مسودة إطار التمويل الأخضر في المملكة كجزء من عرض جهودها نحو الاستدامة، وتوجهها نحو صافي انبعاثات صفري، بالتزام تام من جانب المملكة.

وقام المركز بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة لمواءمة توجهات المملكة، حيث تم الانتهاء من المسودة الأولى لإطار التمويل الأخضر في المملكة بالتنسيق مع وزارة الطاقة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والجهات ذات العلاقة.

02

التقرير التفصيلي

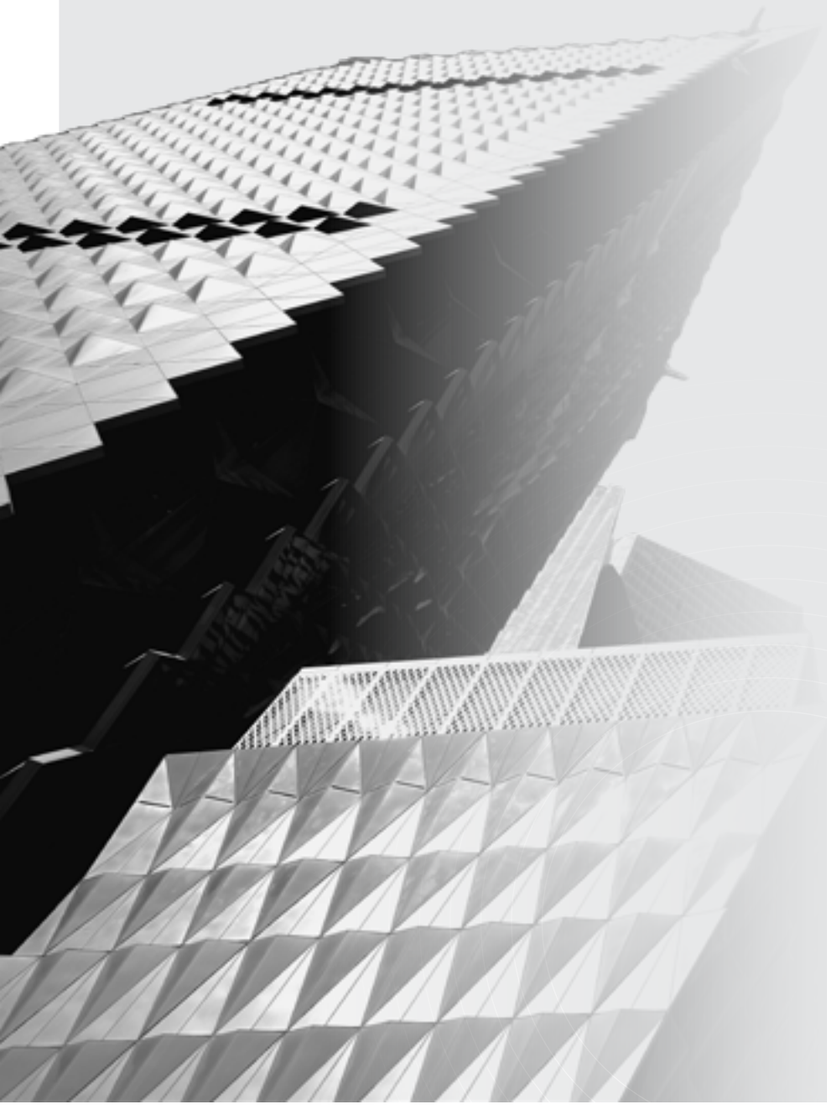

1/2 - المقدمة

مقدمة عن التقرير

يسرّ المركز الوطني لإدارة الدين أن يُقدّم تقريره السنوي، مستعرضاً أهم إنجازاته خلال سنة التقرير، ويحتوي هذا التقرير على ملخص لأنشطة المركز، وطبيعة بيئته الداخلية، وأبرز ما نفذ بشأن الأوامر والقرارات ذات العلاقة، وما اتخذه مجلس إدارته من قرارات، والاعتمادات المالية لبنود المركز في ميزانية الدولة، كما يتطرق التقرير إلى اللوائح والقواعد وأدلة العمل، ويستعرض نطاق أعمال المركز التي لم تنحصر فقط على تأمين الاحتياجات التمويلية، بل إلى متابعة أعمال التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى تطورات أعماله على الصعيد التشغيلي والمالي والإداري، وتسليط الضوء على رفع القدرات البشرية، وتمكين ودعم الجهات؛ بهدف المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030 تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي.

الغرض من التقرير

أُعدّ هذا التقرير لتحقيق التزام المركز بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منه في توثيق الإنجازات خلال العام المنصرم؛ لاطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله في سنة التقرير، وذلك بناءً على المادة 12 من تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/02/16هـ، التي نصت على أنه يُعدّ المركز تقريراً سنوياً عما حققه من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهه من صعوبات، وما يراه من مقترحات؛ لتحسين سير العمل فيه؛ وتماشياً مع ما ورد في المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/13 بتاريخ 1414/03/03 هـ.

يتطرق التقرير إلى أهم مصادر المعلومات عن المركز، وما استجد بشأن الوضع الداخلي وبيئة العمل، وتقييم الأعمال والنشاطات المختلفة، ليساهم بتوفير المعطيات اللازمة لاتخاذ القرارات ووضع الرؤية المستقبلية للمركز.

منهجية إعداد التقرير

رُوعي في إعداد هذا التقرير منهجية دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة المعتمد من مجلس الوزراء بالقرار رقم (233) بتاريخ 1443/04/18هـ.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

1/2/2 - عن المركز

نشأة المركز

تأسس المركز الوطني لإدارة الدين بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/02/16هـ القاضي بتحويل مكتب (إدارة الدين العام) في وزارة المالية إلى مركز باسم (المركز الوطني لإدارة الدين) حيث يتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيميًا بوزير المالية؛ للقيام بمهام إدارة الدين بما يشمل تأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة، وتحقيق استدامة وصول المملكة إلى مختلف الأسواق العالمية بتسعير عادل.

مهام المركز ومسؤولياته

يعمل المركز على ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لترتيب وإدارة إصدارات أدوات الدين السيادية بتسعير عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر التي تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

كما يتابع المركز شؤون التصنيف الائتماني للمملكة، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، إضافةً إلى مساهمته في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، من خلال المساهمة في وضع استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض، حيث تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي. وتعتمد استراتيجية الدين العام على تنويع الإصدارات بين محلية ودولية عن طريق إصدارات الصكوك والسندات بآجال مختلفة ومتنوعة بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

1/2/2 - عن المركز

أهداف المركز

1

استراتيجية الدين العام

الإسهام في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة، وتطويرها وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

2

استدامة التمويل

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين، لإصدار أدوات الدين السيادية والحلول التمويلية الأخرى بتسعير عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر

3

التصنيف الائتماني

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

4

التمكين والدعم

تقديم خدمات استشارية، واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة أكثر من 50% من رأس مالها، والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك جمع بيانات الدين العام المباشر، وغير المباشر، ومعالجتها ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسعيرها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوط أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

1/2/2 - عن المركز

مجلس الإدارة

وفقًا للمادة الخامسة من تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/02/16هـ، وبناءً على الأمر السامي رقم (47526) بتاريخ 1441/08/09هـ بشأن الموافقة على تعيين ثلاثة أعضاء من المختصين وذوي الخبرة بمجال عمل المركز، وابتداءً من تاريخ 1441/08/09هـ الموافق 2020/04/03م، شُكّل للمركز مجلس إدارة يضم الأعضاء الآتية أسماؤهم:

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس الإدارة

معالي الأستاذ أيمن بن محمد السياري
عضواً

الأستاذ هاني بن مديني المديني
الرئيس التنفيذي - عضواً

السيد سبينسير ليك
عضواً

السيد فيليب أنديرسون
عضواً

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

1/2/2 - عن المركز

مهام مجلس الإدارة:

نصت المادة 6 من تنظيم المركز على أن المجلس هو السلطة المهيمنة على شؤون المركز وإدارته وتصريف أموره، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أهدافه في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص ما يأتي:

- اقتراح استراتيجية الدين العام وأي تعديلات عليها؛ لإقرارها من الجهة المختصة، وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.
- إقرار السياسات العامة للمركز وخطة عمله وخططه التشغيلية، في إطار سياسات الدولة المالية والاقتصادية.
- إقرار هيكل المركز التنظيمي.
- إقرار اللوائح المالية والإدارية لأعمال المركز بالاتفاق مع وزارة المالية، وغيرها من اللوائح الداخلية اللازمة لتسيير شؤونه.
- إقرار اللوائح الفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بعمل المركز.
- الموافقة على مشروع ميزانية المركز، وحسابه الختامي، وتقرير مراجع الحسابات، والتقرير السنوي؛ تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.
- الموافقة على إبرام مذكرات التفاهم والاتفاقيات والعقود وغيرها من الوثائق، وفقاً للوائح المركز والإجراءات النظامية المتبعة.
- تعيين مراجع حسابات خارجي معتمد، ومراقب مالي داخلي.
- الموافقة على فتح حسابات بنكية للمركز خارج المملكة.
- اعتماد المقابل المالي للخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز وفقاً لتنظيمه.
- النظر فيما يحال إلى المركز من الوزير.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

1/2/2 - عن المركز

الرؤية

أن نكون جهةً فاعلةً في خلق بيئةٍ ماليةٍ مستقرةٍ للمملكة العربية السعودية.

الرسالة

السعي إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمملكة من خلال الإسهام بتطوير سياسات تمويلية متنوعة تعزز مكانة المملكة العربية السعودية الاقتصادية وتلبي احتياجاتها التمويلية بالتكلفة العادلة وتسهّل وصولها لمختلف أسواق الدين.

القيم

- المسؤولية
- المصداقية
- الشفافية
- الشراكة

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

2/2/2 - الخطط الاستراتيجية

استراتيجية الدين العام

تعرف إدارة الدين العام بأنها: "عملية وضع استراتيجية لإدارة ديون الحكومة وتنفيذها بغرض التمويل بتسعير عادل على المدى المتوسط أو الطويل بما يتماشى مع الدرجة المقبولة من المخاطر، كما ينبغي أن تحقق أهداف إدارة الدين العام الأخرى التي وضعتها الحكومة، مثل: تطوير سوق كفء للأوراق المالية الحكومية و المحافظة عليها". (وفق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

وقد عمل المركز على تطوير استراتيجية متوسطة المدى، تتلخص ملامحها الأساسية في:

- إصدار أدوات دين بتسعير عادل لتمويل الميزانية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وسداد أصل الدين أو إعادة جدولته وفقاً لمخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة. والعمل على إيجاد الحلول التمويلية البديلة كالقروض البنكية بشتى أنواعها ووكالات ائتمان الصادرات وغيرها.
- ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق المال وتنويع قاعدة المستثمرين.
- ضمان استدامة واستقرار مستويات الدين العام، وبما يضمن حصول المملكة على احتياجاتها التمويلية وفقاً للحاجة الفعلية بتسعير عادل.
- تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق، لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

2/2/2 - الخطط الاستراتيجية

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م)

يقوم المركز الوطني لإدارة الدين في بداية كل عام مالي بإعداد تقرير عن خطة الاقتراض السنوية للعام المالي باللغتين العربية والانجليزية. حيث تتضمن معلومات وتوقعات لبعض البيانات فيما يخص آراء المركز أو خططه المستقبلية، وقد تتغير هذه المعلومات والتوقعات والبيانات بشكل جوهري حسب ظروف الأسواق المحلية والعالمية. وبعد إعلان المركز عن اكتمال خطة التمويل للعام المالي 1442-1443هـ (2021م) والبالغ حجمها حوالي 125 مليار ريال، قام المركز بنشر خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م)، وتقويم الإصدار السنوي للإصدارات في السوق المحلي في موقعه الإلكتروني ومشاركته مع الجهات ذات العلاقة ليسمح للمستثمرين بتخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وبوقت كافيين ضمانًا لتحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية.

المبادئ التوجيهية للتمويل في العام المالي 1443-1444هـ (2022م)

حسب خطة الاقتراض السنوية، فقد تم تحديد المبادئ التوجيهية للتمويل خلال سنة التقرير كالتالي:

- يعد تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد أحد أهداف المركز الرئيسية، إلى جانب ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بتسعير عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.
- من الممكن أن تنظر الحكومة إلى إمكانية الدخول بعمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي عبر القنوات التمويلية المتاحة، سواءً محلياً او دولياً بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز مراقبة الأسواق واغتنام الفرص بشكل استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.
- الحفاظ على تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي في العام المالي 1443-1444هـ (2022م) مماثلة للعام المالي 1442-1443هـ (2021م) .
- قنوات التمويل المتوقعة موزعة على إصدار السندات والصكوك سواءً المحلية أو الدولية وعمليات التمويل الحكومي البديل بأشكالها.
- تقسيم 75% - 85% للعوائد الثابتة، مقابل 15% - 25% للعوائد المتغيرة. تماشيًا مع أهداف إدارة الدين العام للحكومة.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

2/2/2 - الخطط الاستراتيجية

استراتيجية علاقات المستثمرين

استهدف المركز خلال سنة التقرير الاستمرار بالتواصل مع مستثمريه في كل من الحملات الترويجية في الخارج، والإعداد لزيارات المستثمرين إلى المملكة ، بالإضافة إلى مشاركة الأحداث الرئيسية والتحديثات حول المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة داخل المملكة. كما يعد التركيز المستمر على تنويع قاعدة المستثمرين هدفاً رئيسياً من أهداف استراتيجية علاقات المستثمرين.

تقويم الإصدارات المحلية للدين

كجزء من مبادرات المركز لتطوير السوق المحلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات، استمر المركز باستعراض جدول إصداراته المحلية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م) لتتناسب مع أيام عمل السوق الدولية فيما يتعلق بإعلانات الإصدار و مواعيد التسوية.

تقويم الإصدارات المحلية للعام المالي 1443-1444هـ (2022م)

يناير

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31					

فبراير

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28					

مارس

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	31		

أبريل

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30

مايو

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31				

يونيو

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30		

يوليو

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31						

أغسطس

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	31			

سبتمبر

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	

أكتوبر

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31					

نوفمبر

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30			

ديسمبر

الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31

يوم الطرح | يوم إقفال العرض | يوم التسوية | نهاية الاسبوع

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

3/2/2 - الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني

أهداف المركز على مستوى تحقيق مستهدفات رؤية 2030

ركائز الرؤية	المحاور	البرامج	الأهداف
اقتصاد مزدهر	- تنمية وتنويع الاقتصاد	- برنامج تطوير القطاع المالي - برنامج صندوق الاستثمارات العامة - برنامج الاستدامة المالية	- تطوير أسواق الدين المحلية - تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين - تطوير مكانة المملكة في الأسواق العالمية - تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة - تطوير سياسة مالية مستدامة
مجتمع حيوي	- تعزيز القيم الإنسانية والهوية الوطنية - تمكين حياة عامرة وصحية	- برنامج الإسكان	- إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية (عبر خلق منحنى عائد مرجعي للمنتجات التمويلية)
وطن طموح	- تعزيز فعالية الحكومة - تمكين المسؤولية الاجتماعية	- برنامج تطوير القطاع المالي	- تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار)

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

3/2/2 - الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني

المساهمات المباشرة والغير مباشرة بمبادرات تحقيق مستهدفات الرؤية

يشارك المركز بشكل مباشر وغير مباشر في عدد من البرامج والمبادرات للمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال:

المساهمات المباشرة

- **برنامج الاستدامة المالية:**
  - المركز الوطني لإدارة الدين:

أُنشئ المركز ليكون مساهما في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، و يسعى المركز إلى ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعير عادل ضمن أطر وأسس متوافقة مع السياسات المالية للمملكة، واقتراح سياسات الدين على المدى المتوسط و البعيد.

2/2 - التوجّه الاستراتيجي

3/2/2 - الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني

برنامج تطوير القطاع المالي:

- مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة:

هي مبادرة تُعنى بتقديم منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة؛ لتحفيز الادخار للمواطنين والمقيمين من خلال توفير منتجات مخصصة، وتعزيز المنافسة على الادخار، والسماح للأفراد بالادخار في هذه المنتجات من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

- التمويل المستدام في المملكة:

العمل على إصدار أدوات دين سيادية مستدامة أو حلول تمويلية أخرى، وإصدار إطار عمل مستدام يتضمنها، بالإضافة إلى العمل على تطوير الصورة الذهنية لتحسين تقييم المملكة لدى وكالات تقييم المعايير البيئية، والاجتماعية وإدارة الحوكمة (**ESG Rating Agencies**).

- لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين:

يعمل المركز الوطني لإدارة الدين بالتعاون مع أعضاء اللجنة بشكل مستمر على تقييم ومراجعة الآليات والأنظمة المتعلقة بأسواق الدين المحلية وذلك لتأمين وصول المملكة إلى مختلف أدوات التمويل والاستثمار محليا وفق أفضل الممارسات العالمية وبالأخص مجموعة العشرين، والوصول الى قاعدة أكبر من المستثمرين وجذب رؤوس الأموال، بهدف المساهمة بتعزيز عمق السوق المحلي الأولي والثانوي.

المساهمات الغير مباشرة مع البرامج:

ضمن مساهمة المركز في تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص لتساهم بشكل غير مباشر في إصدارات البرامج:

- برنامج صندوق الاستثمارات العامة
- برنامج الإسكان
- برنامج التخصيص

3/2 - المؤشرات الدولية

مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال العام المالي 1443-1444هـ (2022م)

التاريخ	الوكالة	التصنيف الائتماني
أبريل 2022	فيتش	A مع نظرة مستقبلية إيجابية
ديسمبر 2022	موديز	A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة

رسم بياني (1): تطور مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

مؤشرات تطورات الدين العام وعمليات التمويل

محفظة الدين العام

خلال سنة التقرير ارتفع حجم محفظة الدين العام بحوالي 52 مليار ريال لتصل إلى 990 مليار ريال، أي ما يعادل 25.0% من الناتج المحلي الإجمالي[1] مقارنةً بـ 30.0% في نهاية العام المالي 1442-1443هـ (2021م)[2] حيث أن الزيادة بحجم المحفظة ترجع بشكلٍ رئيسي إلى عمليات التمويل الاستباقية التي تم تنفيذها لإدارة مخاطر إعادة التمويل وسط ارتفاع أسعار الفائدة. وبالرغم من زيادة حجم محفظة الدين إلا أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بنهاية سنة التقرير[1]، ويرجع ذلك إلى أن مستويات الدين تزيد بمستوى أقل من الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي مدعوماً بالتنوّع في النشاطات الاقتصادية تحت رؤية 2030م.

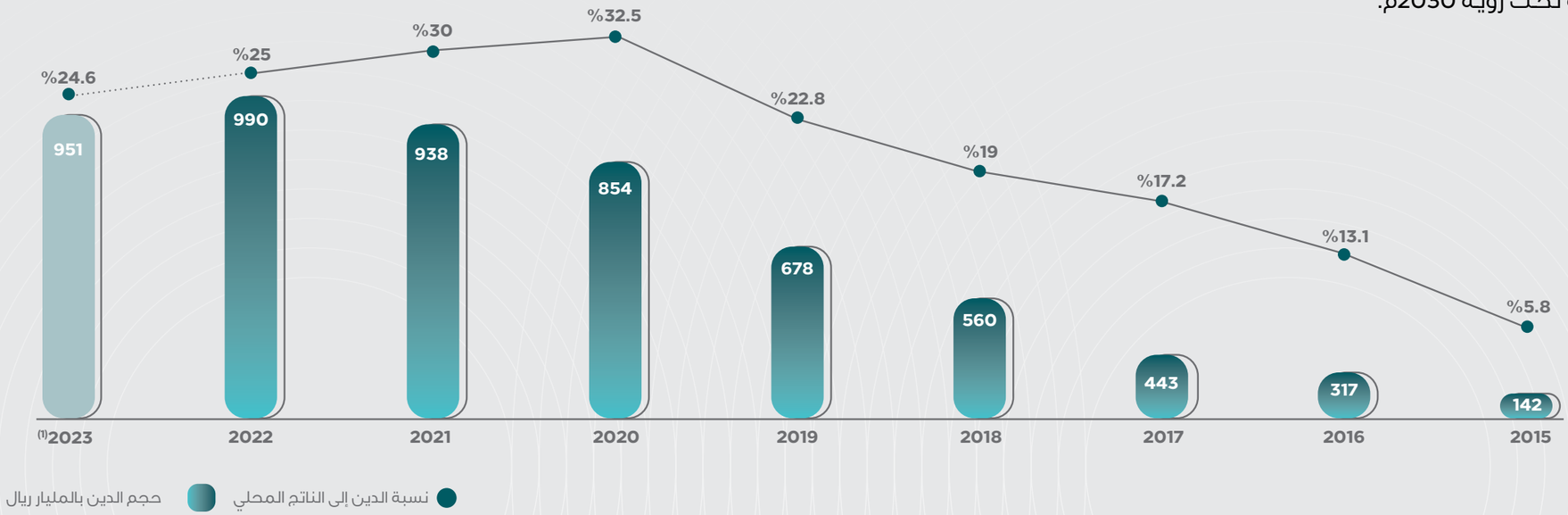

رسم بياني (2): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

(1) توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444-1445هـ (2023م).

(2) حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2015 - 2021م.

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

عمليات التمويل

بلغ حجم عمليات التمويل[1] خلال سنة التقرير حوالي 125 مليار ريال، تشمل 107 مليار ريال تمويل محلي، و 19 مليار ريال تمويل دولي (يشمل سداد مستحقات أصل الدين بحوالي 42 مليار ريال). ويأتي التركيز على التمويل المحلي انعكاساً للتطورات المستمرة التي يشهدها سوق الدين المحلي ليصبح مصدراً رئيسياً مستداماً للتمويل، مقارنةً بالسوق الدولي الذي شهد تذبذبات عالية خلال سنة التقرير.

كما استطاع المركز إتمام عمليتيّ شراء مبكر لجزء من سنداتٍ وصكوكٍ محليةٍ ودوليةٍ مستحقة للأعوام 2023م، 2024م، 2025م و2026م، وذلك بقيمة إجمالية تجاوزت 31 مليار ريال وإصدار صكوك محلية وسندات مقومة بالدولار الأمريكي مقابلها.

وقام المركز خلال سنة التقرير بعمليات تمويلية استباقية بما يقارب 48 مليار ريال، وذلك لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية للعام المالي 1444-1445هـ (2023م)، واغتنام الفرص لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة و مخاطر إعادة التمويل. إضافةً إلى إدارة مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة وتعزيز وجود المملكة في أسواق الدين. كما تم ترتيب اتفاقيات تمويل بقيمة 25 مليار ريال لتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية كجزء من قناة التمويل الحكومي البديل، حيث تم سحب حوالي 4 مليار ريال في سنة التقرير.

كما تم استكمال تنفيذ الاحتياجات التمويلية بحجم يقارب 43 مليار ريال واستمر المركز ، حسب ما تضمنته خطة الاقتراض السنوية، بالدخول في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي، وحسب أوضاع السوق عبر القنوات التمويلية المتاحة سواء محلياً أو دولياً من خلال أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل، وذلك لتعزيز وجود المملكة في أسواق الدين، وإدارة مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، إضافة إلى تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية والتي من شأنها الإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار حركة الأسواق وإدارة المخاطر في محفظة الدين الحكومي.

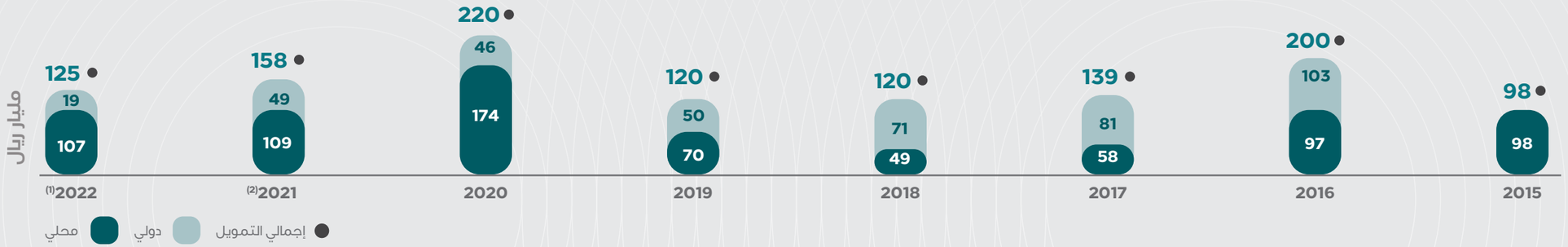

رسم بياني (3): عمليات التمويل

(1) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال العام المالي 1443-1444هـ (2022م).
(2) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال العام المالي 1442-1443هـ (2021م).

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

التمويل على الصعيد المحلي

بلغ إجمالي التمويل المحلي للدين العام[1] للعام المالي 1443-1444هـ (2022م) حوالي 107 مليار ريال (أي ما يقارب 85%) من إجمالي التمويل للدين العام للعام المالي. تشمل إصدارات محلية للصكوك الحكومية بما يقارب 76.491 مليار ريال، وعمليات إعادة الشراء المحلية بقيمة تجاوزت 26 مليار ريال، والتمويل الحكومي البديل بما يقارب 4 مليار ريال لتمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

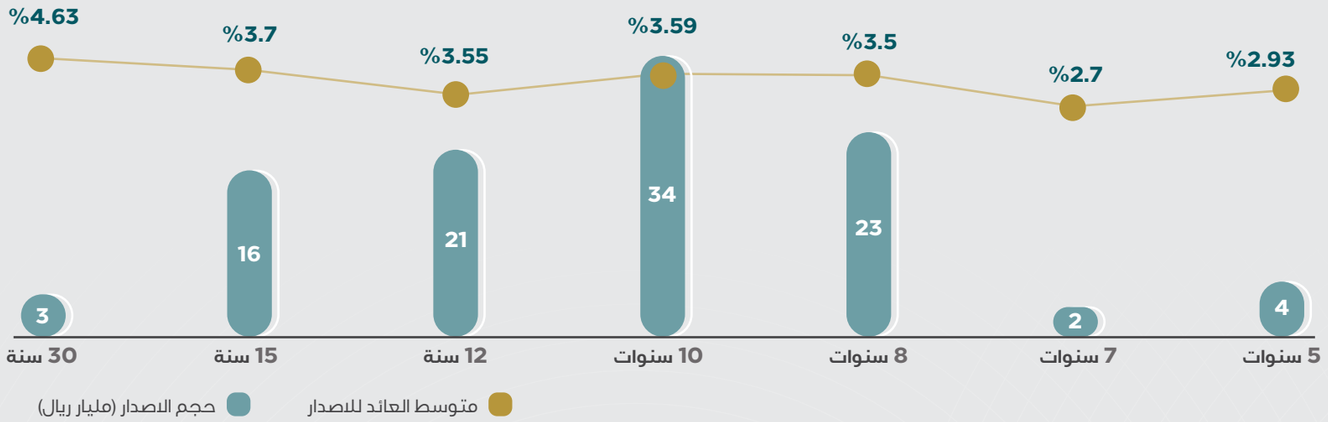

رسم بياني (4): الإصدارات المحلية بالصكوك خلال سنة التقرير

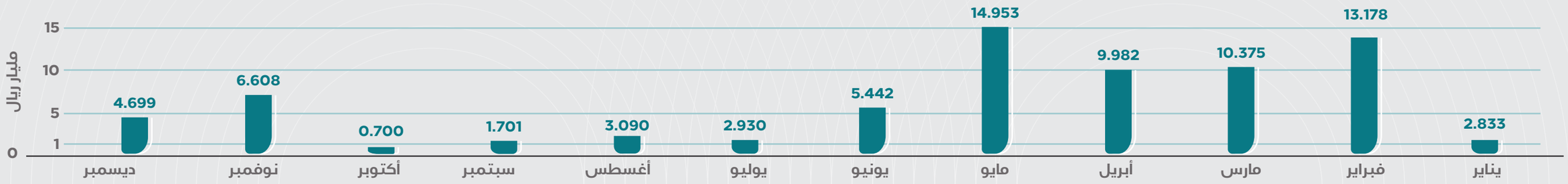

رسم بياني (5): الإصدارات الشهرية المحلية خلال سنة التقرير

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

الخط الزمني لأنشطة الإصدارات المحلية خلال سنة التقرير

1 يناير
إجمالي حجم الإصدار 2.833 مليار ريال
- 1.248 مليار ريال تستحق في 2030 م
- 1.585 مليار ريال تستحق في 2034 م

2 فبراير
إجمالي حجم الإصدار 13.178 مليار ريال
- 7.528 مليار ريال تستحق في 2030 م
- 5.650 مليار ريال تستحق في 2034 م

3 مارس
إجمالي حجم الإصدار 10.375 مليار ريال
- 3.575 مليار ريال تستحق في 2030 م
- 6.800 مليار ريال تستحق في 2034 م

4 أبريل
إجمالي حجم الإصدار 9.982 مليار ريال
- 6.402 مليار ريال تستحق في 2023 م
- 3.580 مليار ريال تستحق في 2037 م

5 مايو
إجمالي حجم الإصدار 14.953 مليار ريال
- 10.055 مليار ريال تستحق في 2032 م
- 2.184 مليار ريال تستحق في 2037 م
- 2.715 مليار ريال تستحق في 2049 م

6 يونيو
إجمالي حجم الإصدار 5.442 مليار ريال
- 2.863. مليار ريال تستحق في 2030 م
- 2.579 مليار ريال تستحق في 2034 م

7 يوليو
إجمالي حجم الإصدار 2.930 مليار ريال
- 480 مليون ريال تستحق في 2030 م
- 2.450 مليار ريال تستحق في 2034 م

8 أغسطس
إجمالي حجم الإصدار 3.090 مليار ريال
- 1.690 مليار ريال تستحق في 2027 م
- 1.300 مليار ريال تستحق في 2030 م
- 100 مليون ريال تستحق في 2034 م

9 سبتمبر
إجمالي حجم الإصدار 1.701 مليار ريال
- 201 مليون ريال تستحق في 2027 م
- 700 مليون ريال تستحق في 2032 م
- 800 مليون ريال تستحق في 2037 م

10 أكتوبر
إجمالي حجم الإصدار 700 مليون ريال
- 300 مليون ريال تستحق في 2029 م
- 300 مليون ريال تستحق في 2032 م
- 100 مليون ريال تستحق في 2037 م

11 نوفمبر
إجمالي حجم الإصدار 6.608 مليار ريال
- 5.573 مليار ريال تستحق في 2030 م
- 1.035 مليار ريال تستحق في 2034 م

12 ديسمبر
إجمالي حجم الإصدار 4.699 مليار ريال
- 4.094 مليار ريال تستحق في 2032 م
- 605 مليون ريال تستحق في 2037 م

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

التمويل على الصعيد الدولي

تمكنت المملكة ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولية من إتمام إصدارها الدولي خلال سنة التقرير المقوّم بالدولار الأمريكي للصكوك والسندات. حين بلغ إجمالي حجم طلبات الاكتتاب إلى ما يقارب 27 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية 5 أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 5 مليارات دولار أمريكي (ما يقارب 19 مليار ريال)، ليشكّل ما يقارب 15% من إجمالي التمويل للدين العام لسنة التقرير[1]. كما قُسِم الإصدار على شريحتين، بلغت الشريحة الأولى 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليار ريال) لصكوك 6 سنوات تستحق في عام 2028م، فيما بلغت الشريحة الثانية 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليار ريال) لسندات 10 سنوات تستحق في عام 2032م.

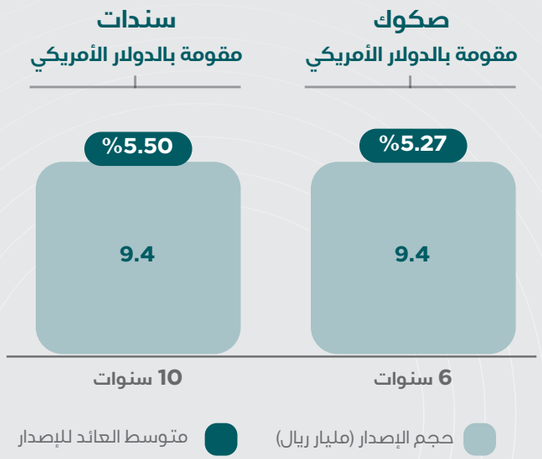

رسم بياني (6): التمويل الدولي خلال سنة التقرير

(1) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال العام المالي 1443-1444هـ (2022م).

عمليات إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات

يلتزم المركز بإدارة وتقييم مخاطر إعادة التمويل على محفظة الدين. وخلال سنة التقرير، قام المركز بالترتيب لاستكمال أول عملية إعادة شراء جزئي للسندات المقومة بالدولار الأمريكي والمستحقة في الأعوام 2023م، 2025م، و2026م بقيمة إجمالية بلغت 1.3 مليار دولار أمريكي (حوالي 4.8 مليار ريال) وإصدار سندات مقومة بالدولار الأمريكي مقابلها.

بالإضافة إلى الترتيب لإتمام عملية إعادة الشراء المحلية بقيمة تجاوزت 26 مليار ريال، بالإضافة إلى 10 مليار من الطروحات الخاصة، حيث تم سداد أدوات دين مستحقة في الأعوام 2022م، 2023م، 2024م، و 2026م وإصدار صكوك مقابلها. وتأتي هذه الترتيبات كجزء من خطة حكومة المملكة في الإدارة الفعّالة لمحفظة الدين السيادي والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين مما ساهم في المحافظة على متوسط عمر محفظة الدين وخفض مخاطر إعادة التمويل للأعوام القادمة.

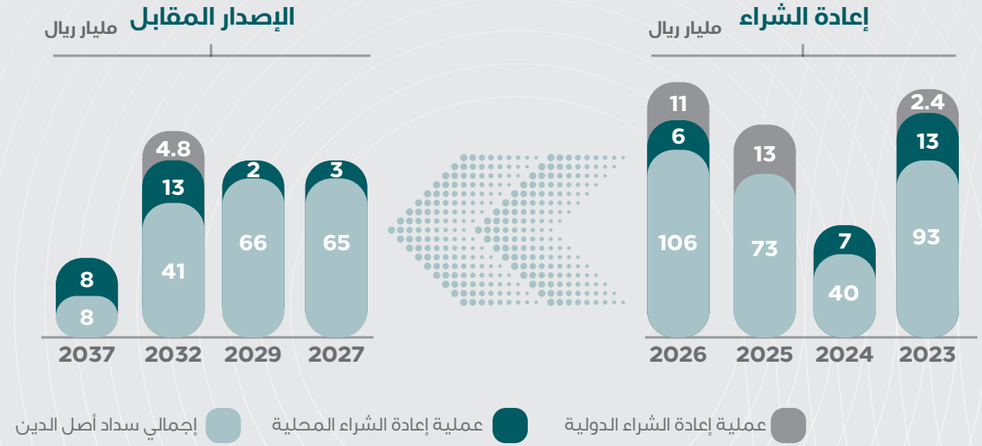

رسم بياني (7): عملية إعادة الشراء المحلية والدولية خلال سنة التقرير

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين العام

بلغت تكلفة التمويل لمحفظة الدين العام للمملكة بنهايةسنة التقرير إلى ما يقارب 2.95%[1]، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة. كما وصل متوسط عمر محفظة الدين إلى حوالي 9.3 سنوات في نهاية العام المالي 1443-1444هـ (2022م).

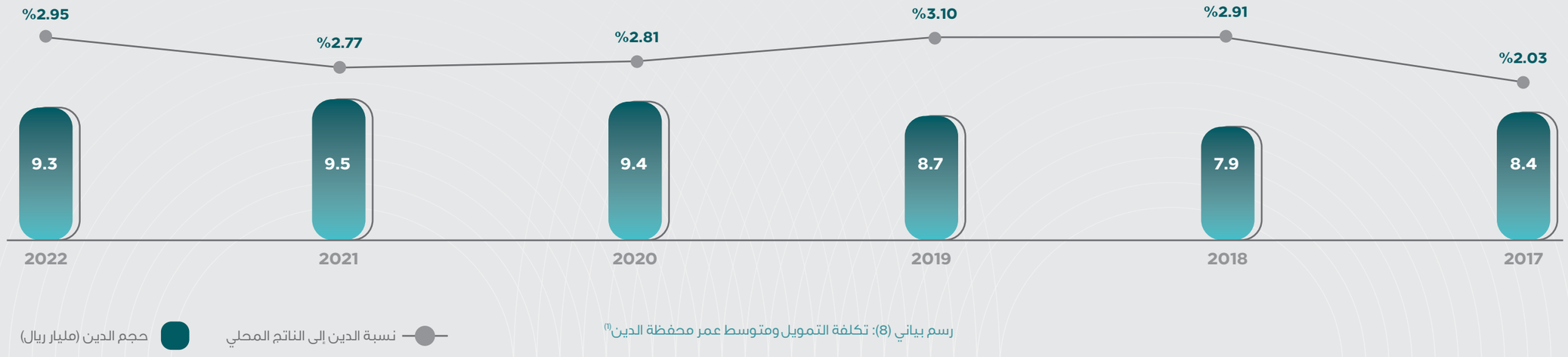

رسم بياني (8): تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين[1]

(1) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال العام المالي 1443-1444هـ (2022م).

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

أبرز أنشطة إدارة التمويل

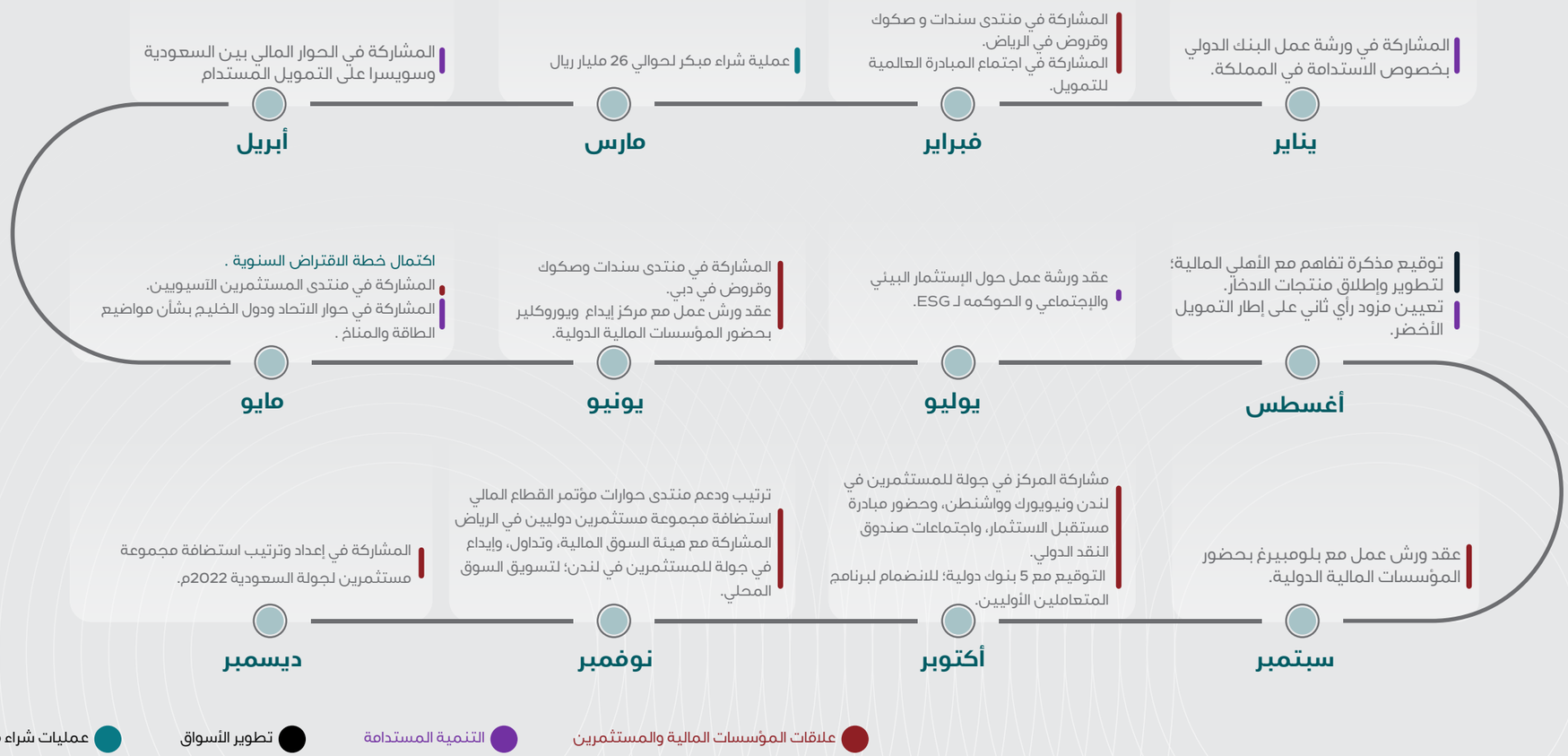

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

المساهمة بتطوير البنية التحتية لأسواق الدين المحلية والدخول في الأسواق الدولية

توسيع قاعدة برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين المحلية

وقَّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين اتفاقيات مع كل من بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، ومجموعة سيتي المصرفية (Citigroup)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجي بي مورجان (J.P. Morgan)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)؛ لتعيينها كمتعاملين أوليين دوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية، لتنضم بذلك إلى المؤسسات المالية المحلية التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين، وهي: البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء، ومصرف الراجحي.

تُعدُّ هذه الاتفاقيات استكمالاً للأعمال التطويرية التي تترجم التوجه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي من خلال التعاون بين الجهات المعنية؛ بهدف تطوير البنية التحتية لسوق الدين المحلي، وزيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب، وتمكين المتعاملين الأوليين والمشاركين بالسوق من القيام بأدوارهم من خلال توفير الأدوات المناسبة.

وقد استكمل فريق التمويل في المركز خلال سنة التقرير المفاوضات مع المؤسسات المالية المذكورة لمعالجة التحديات التي كانت تشكل عائقاً للمؤسسات لتوقيع الاتفاقية، حيث قام فريق التمويل بعرض الأولويات في اجتماع لجنة برنامج تطوير القطاع المالي، وعقد عدة ورش عمل مع الجهات ذات العلاقة مثل مركز إيداع ويوروكلير وبلومبيرج وبحضور المؤسسات المالية الدولية وفريق العمليات في المركز، ومناقشة بنود اتفاقية المتعامل الأولي والشروط والاحكام بمشاركة الوحدة القانونية الدولية في الوزارة وفريق القانونية في المركز.

(جانب من توقيع الاتفاقيات مع المتعاملين الأوليين الدوليين)

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

مبادرة المنتجات الادخارية المدعومة من الحكومة

مبادرة "منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة" هي أحد المبادرات المندرجة تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي، وتتبع للركيزة الثالثة التي تعنى بتعزيز وتمكين التخطيط المالي والادخار، ويعمل المركز الوطني لإدارة الدين بالتعاون مع القطاع الخاص على تطوير منتج ادخاري مدعوم من الحكومة مخصص للأفراد، ويحتوي المنتج الادخاري على عدد من الخصائص، منها: عوائد محسنة، وسهولة الاشتراك حيث سيتم طرح المنتج عن طريق القنوات الرقمية، كما يوفر المرونة في حالات السحب المبكر.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد

كما وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد وتحفيزهم على الادخار للتخطيط الأفضل للمستقبل، وبحث شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص. ويأتي توقيع المذكرة تعزيزاً للتعاون القائم بين الوزارة والمركز وشركة الأهلي المالية، ولتعزيز مفهوم الادخار في المملكة عبر تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد، وذلك ضمن الأعمال المرتبطة في برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج رؤية المملكة 2030) المتمثلة في تعزيز وتمكين التخطيط المالي.

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

إطار التمويل المستدام للمملكة والاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG

استكمالا لمبادرة المركز مع برنامج تطوير القطاع المالي، عمل فريق التمويل بتطوير مسودة إطار التمويل الأخضر في المملكة كجزء من عرض جهودها نحو الاستدامة، وتوجهها نحو صافي انبعاثات صفري، بالتزام تام من جانب المملكة.

وقام المركز بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة لمواءمة توجهات المملكة، حيث تم الانتهاء من المسودة الأولى لإطار التمويل الأخضر في المملكة بالتنسيق مع وزارة الطاقة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والجهات ذات العلاقة.

- دراسة شاملة لتقييم مدى جودة وتوفر البيانات **ESG**

ضمن أعمال مبادرة المركز مع برنامج تطوير القطاع المالي، تم عمل دراسة شاملة لتقييم مدى جودة وتوفر البيانات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة؛ بهدف العمل على تحسين تقييم المملكة في مجال الاستدامة. كما تمت مشاركة هذه الدراسة مع أعضاء لجنة تحسين أداء مؤشرات الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة **ESG** في المملكة والمكونة من 9 جهات حكومية (وزارة الطاقة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة الاستثمار، صندوق الاستثمارات العامة، هيئة السوق المالية، البنك المركزي السعودي، برنامج تطوير القطاع المالي والمركز الوطني لإدارة الدين) حيث تم تحديث الدراسة بناءً على التعليقات التي تمت مشاركتها من قبلهم.

وعلى صعيد الترتيب لفهم المتطلبات الحالية فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة في المملكة؛ فقد تم التعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة، مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك الدولي، وعدد من المستثمرين.

كما شارك المركز في فريق عمل للتمويل المستدام مع مجموعة الحوار المالي السعودي السويسري؛ لتبادل المعرفة والتحديثات فيما يتعلق بالتمويل المستدام. إضافة إلى المشاركة في ملتقى باريس لزيادة وعي المستثمرين الدوليين بمواضيع الطاقة وتحديداً الاقتصاد الدائري للكربون.

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

التفاعل مع المؤسسات المالية والمستثمرين

الصعيد المحلي

- في ظل العلاقات القائمة مع المتعاملين الأوليين المحليين، قام المتعاملون الأوليون بالمشاركة في جميع الإصدارات المحلية. حيث ساهموا بجلب أكثر من 15 مليار من مستثمرين محليين.
- تم التواصل مع عدد من المستثمرين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص مثل شركات الاستثمار والتأمين للتعريف بدور المركز وبرنامج الإصدارات المحلية.

الصعيد الدولي

- أُعـدّ ونُفّـذ منتـدى المستثمرين الآسـيويين بالتنسـيق مـع بنـك سـتاندرد تشـارترد، حيـث اسـتعرض الرئيـس التنفيـذي للمركـز الوطنـي لإدارة الديـن والإدارة العليـا للمركـز آخـر التطـورات الائتمانيـة ورؤيـة المملكـة 2030 والاسـتدامة الماليـة فـي المملكـة لأكثـر مـن 20 مسـتثمراً، ويهـدف هـذا المنتـدى إلـى اسـتمرارية المركـز بالتواصـل الفعـال مـع الأسـواق الدوليـة، والبقـاء علـى اطـلاع للفـرص التـي مـن الممكـن اسـتغلالها.
- تم عقد اجتماعات دورية مع عدة مؤسسات مالية ومستثمرين دوليين لمناقشة آخر تطورات الأسواق.
- تـم توسـيع نطـاق التواصـل مـع المسـتثمرين الدولييـن لتقديـم لمحـة عامـة عـن الإصلاحـات والمبـادرات التـي تقـوم بهـا حكومـة المملكـة، والتـي تنعكـس بشـكل إيجابـي علـى تطويـر أسـواق الديـن المحليـة، ممـا يسـاهم برفـع ثقـة المسـتثمرين بالأسـواق المحليـة والاسـتثمار فـي صكـوك المملكـة.
- التنسـيق لعـدد مـن الاجتماعـات لمعالـي وزيـر الماليـة والرئيـس التنفيـذي للمركـز مـع رؤسـاء مجالـس إدارة ومـدراء المؤسسـات الماليـة الدوليـة خـلال الفعاليـات التـي عُقـدت أثنـاء اجتمـاع مجموعـة العشـرين، ولقـاءات صنـدوق النقـد الدولـي، والبنـك الدولـي ومؤتمـر الاقتصـاد الدولـي.
- تنسـيق عـدة اجتماعـات ثنائيـة لمعالـي وزيـر الماليـة رئيـس مجلـس إدارة المركـز والرئيـس التنفيـذي للمركـز مـع البنـوك والمؤسسـات الماليـة الدوليـة؛ لمناقشـة الشـراكات الحاليـة والمسـتقبلية، والمهـام المشـتركة المتعلقـة ببرنامـج المتعامليـن الأولييـن بـأدوات الديـن الحكوميـة، وأطـر التمويـل الأخضـر.
- الترتيب لاجتماعات وورش عمل ولقاءات تدريبية مع المؤسسات المالية؛ لتقديم دورات بحثية لإدارة المحفظة المالية، ودورات وكالة ائتمان الصادرات للتمويل الحكومي البديل.
- يهـدف التفاعـل مـع المؤسسـات الماليـة إلـى تعزيـز العلاقـات بيـن المملكـة والمتعامليـن فـي الأسـواق الدوليـة؛ لإنشـاء ودعـم المبـادرات والمشـاريع الاسـتراتيجية الرئيسـية، مثـل: المواضيـع البيئيـة والاجتماعيـة والحوكمـة (ESG "Environmental, Social, Governance") ومبـادرة التمويـل الأخضـر، والمتعامليـن الأولييـن الدولييـن، وإدارة الالتزامـات والاسـتحقاقات الدوليـة.
- كما تم ترتيب عدد من الزيارات للمستثمرين الدوليين للمملكة ولقاء عدد من أصحاب المعالي والسعادة المسؤولين لمناقشة آخر التطورات والمشاريع المتعلقة برؤية المملكة 2030.

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

اكتمال عملية الربط مع "يورو كلير" كأحد الممكنات لتطوير أسواق الدين المحلية

أعلن معالي وزير المالية رئيس برنامج تطوير القطاع المالي الأستاذ محمد الجدعان خلال الجلسات المصاحبة للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة دافوس خلال الفترة 21 – 25 شوال 1443 هـ الموافق 22 – 26 مايو 2022م عن اكتمال الربط مع «يورو كلير»، مزود خدمات ما بعد التداول بالسوق المالية السعودية من خلال شركة مركز إيداع الأوراق المالية «إيداع».

وأوضح أن هذا الربط يترجم التوجه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، بدعم تطوير القطاع المالي من خلال السعي إلى توسيع قاعدة المستثمرين؛ لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، وتحقيق مستهدفات إستراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي في إطار دعم تنمية السوق الثانوية، من خلال زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

ويستهدف الربط تمكين المستثمرين الدوليين من تسوية أدوات الدين الصادرة محلياً عبر الحساب المرشح المباشر في إيداع، وذلك باستخدام حساباتهم الحالية في يورو كلير، إضافة إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق التشغيلي في السوق.

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

مبـادرات وإنجـازات المركز في عمليـات التمويل الحكومي البديل

تمويل مشاريع البنية التحتية

وقَّعت وزارة المالية اتفاقيات تمويل مع عددٍ من البنوك المحلية بقيمة بلغت 25 مليار ريال لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية المُجدول البدء بها في عامي 2023م و2024م؛ بهدف تسريع دخول تلك المشاريع حيز التنفيذ.

وجاء توقيع هذه الاتفاقيات بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين اتساقًا مع توجُّه وزارة المالية في تمكين ودعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

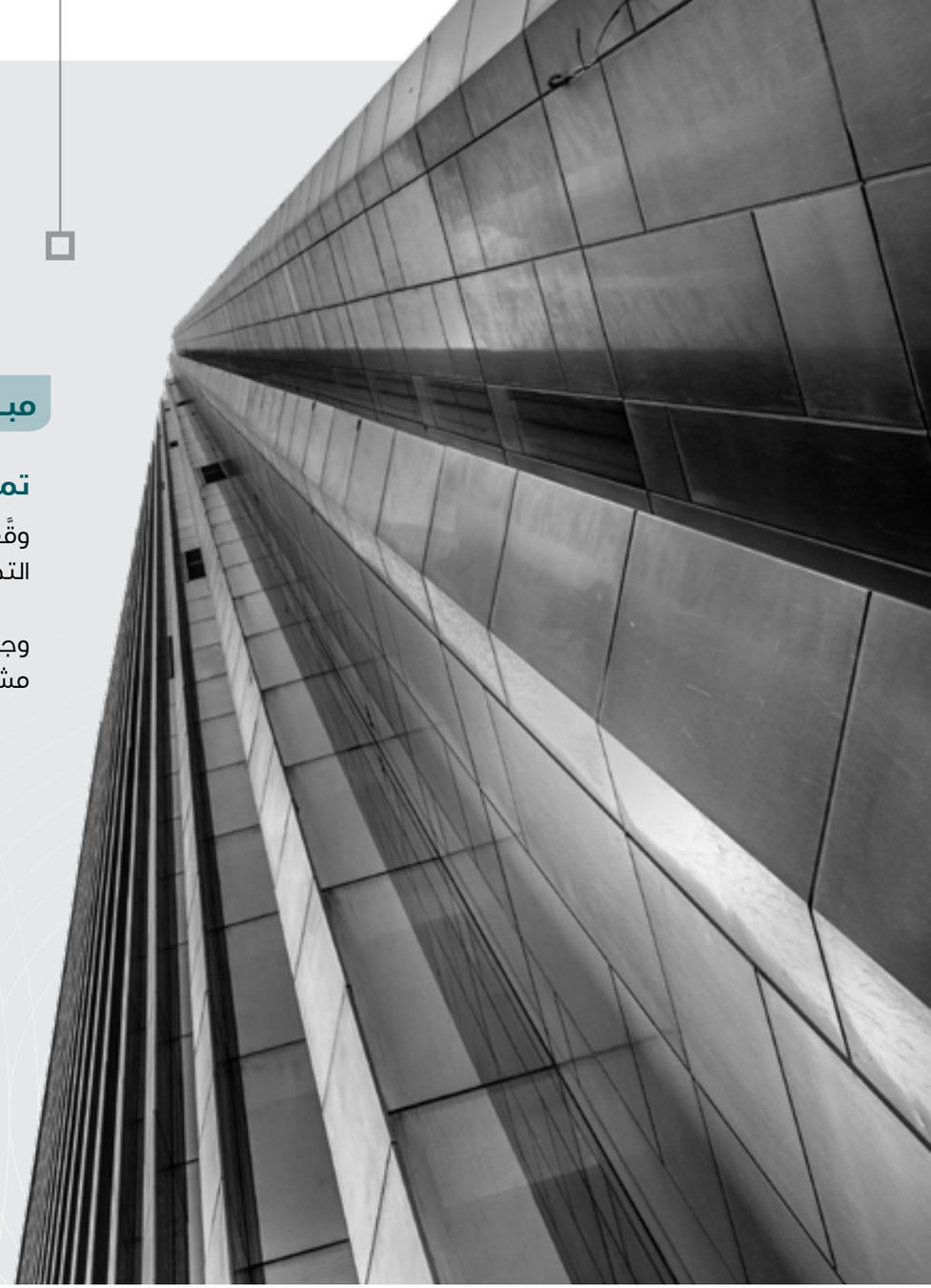

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

إدارة المخاطر لمحفظة الدين

تُعدّ إدارة مخاطر الديون السيادية عنصراً أساسياً في استراتيجية الدين العام للمملكة، حيث تعمل إدارة المحفظة في المركز على موازنة قرارات التمويل مع خمسة اعتبارات أخرى للمخاطر، وهي: السيولة، وإعادة التمويل، والعوائد، وأسعار الصرف، والتصنيف الائتماني.

- السيولة:

يعمل المركز مع الجهات ذات العلاقة على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات والحفاظ على سيولة السوق المحلي.

- إعادة التمويل:

يحلّ في العام المالي 1444-1445هـ (2023م) استحقاق لديون تقارب 108 مليار ريال من الديون المحلية والدولية، حيث قام المركز بترتيب عمليتّي شراء مبكر محلية ودولية خلال سنة التقرير، لسداد جزء من مستحقات أصل الدين للعام المالي 1444-1445هـ (2023م) ، بقيمة تجاوزت 15 مليار ريال وإصدار صكوك محلية وسندات دولية مقابلها، مما أدى إلى انخفاض إجمالي مستحقات أصل الدين للعام المالي 1445-1444هـ (2023م) إلى ما يقارب 93 مليار ريال.

كما قام المركز خلال سنة التقرير بعمليات تمويلية استباقية بما يقارب 48 مليار ريال، وذلك لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية للعام المالي 1444-1445هـ (2023م)، واغتنام الفرص لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل. وسيواصل المركز إصداراته لأدوات الدين بالشكل الأمثل للحفاظ على متوسط عمر محفظة الدين العام للمملكة والحدّ من مخاطر إعادة التمويل.

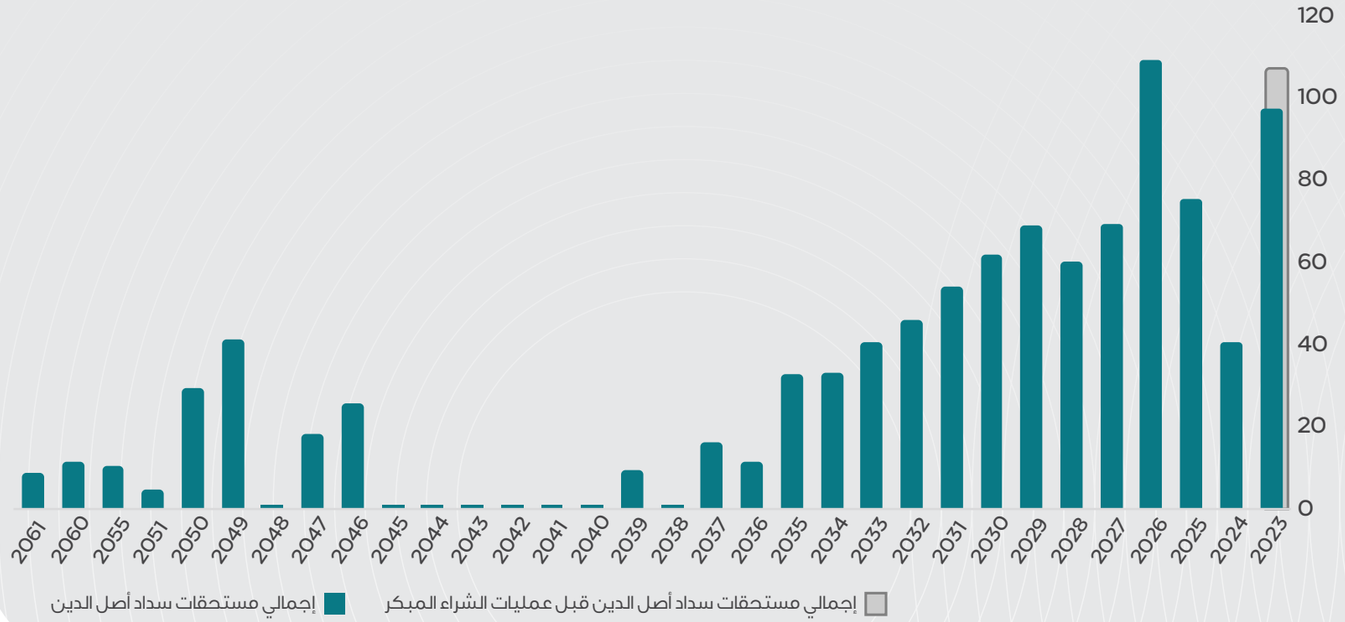

رسم بياني (9): مستحقات أصل الدين

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

إدارة المخاطر لمحفظة الدين

- انكشاف أسعار الفائدة:

تبلغ نسبة توزيع العوائد في محفظة الدين 84% كعوائد ثابتة و 16% كعوائد متغيرة في نهاية سنة التقرير. كما سيركز المركز على العمليات التمويلية ذات العائد الثابت لتخفيف مخاطر انكشاف العائد المتغير.

- انكشاف أسعار الصرف:

تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية على مخاطر محدودة فيما يتعلق بمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية والأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة.

كما يبلغ الدين المقوّم بعملة اليورو قرابة 2% من إجمالي محفظة الدين في نهاية سنة التقرير. وقد يبحث المركز فرص التمويل الدولي بعملات غير الدولار الأمريكي حسب أوضاع الأسواق الدولية.

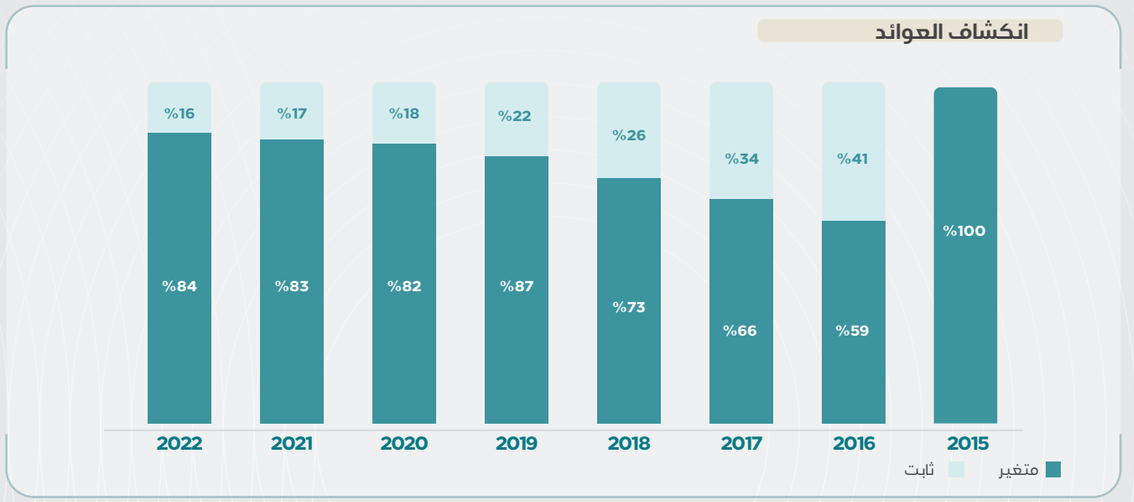

رسم بياني (10): انكشاف العوائد

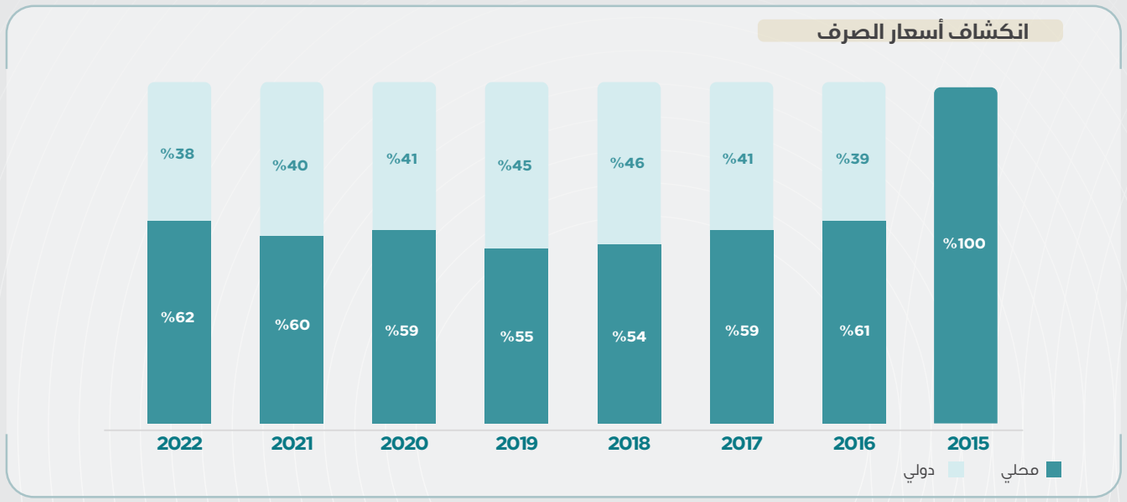

رسم بياني (11): انكشاف أسعار الصرف

4/2 - أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

أعمال متابعة شؤون التصنيف الائتماني

تابع المركز شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما عزز تواصله مع وكالات التصنيف الائتماني بشكل استباقي، لضمان وصول المعلومات وصدور التصنيف الذي يعكس تطورات المالية العامة في المملكة:

1- موديز

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة تصنيفها عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وجاء في تقريرها:

- أوضحت الوكالة في تقريرها بأن تأكيدها لتصنيف المملكة جاء نتيجة لاستمرار الحكومة بتحسين السياسة المالية والقدرة على الاستجابة والتأقلم مع تذبذب أسعار النفط، مما يوضح التزاماً بضبط أوضاع المالية العامة والاستدامة المالية على المدى الطويل.
- رجحت الوكالة استمرار النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بمعدل متوسط قدره 5.0% في الفترة من 2021م إلى 2023م، مدعومًا بمزيد من التعافي بعد تفشي الوباء، إضافة إلى التقدم الملحوظ في التنويع الاقتصادي والمشاريع التنموية والرأسمالية، والمزيد من التراجع عن تخفيضات إنتاج النفط.
- وتوقعت "موديز" في تقريرها استمرارية التزام المملكة بمزيد من الضبط المالي على المدى المتوسط والاستمرار بتحسين سياسة الإنفاق ورفع كفاءته، الذي بدأ من عام 2018م، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، مما يُظهر إطارًا أكثر فاعلية للسياسة المالية العامة.
- أشادت الوكالة بالتقدم الملموس للمملكة في تحسين بيئة الأعمال الاستثمارية والتي لها دور متوقع في نمو العوائد من خلال نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ونمو فرص العمل في القطاعين شبه الحكومي والخاص وخفض معدل البطالة.

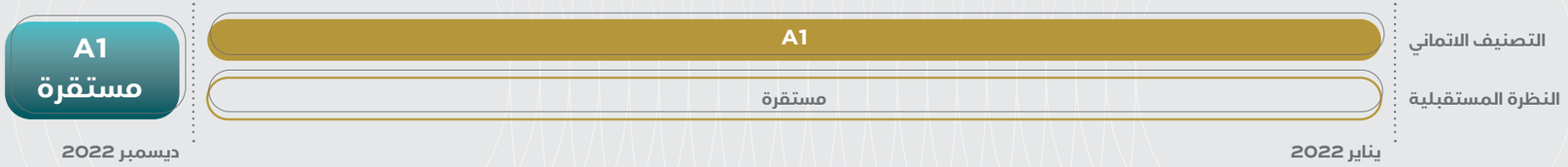

رسم بياني (12): السجل الزمني لتقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 - الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

أعمال متابعة شؤون التصنيف الائتماني

2- فيتش

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التصنيف الافتراضي طويل الأجل لمُصدر العملات الأجنبية (IDR) في المملكة عند "A" وتعديل النظرة المستقبلية الى إيجابية.

وجاء في تقريرها:

- ستسجل المملكة فوائض في الميزانية في العام المالي 1443-1444هـ (2022م) والعام المالي 1444-1445هـ (2023م) لأول مرة منذ 2013، تعادل 6.7% و 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.
- رجحت وكالة فيتش أن التحكم في الإنفاق سيستمر على نطاق واسع على الرغم من ارتفاع أسعار النفط. ونظرًا لتذبذب أسعار النفط على المدى الطويل، التزمت الحكومة السعودية بمرونة عالية للميزانية للتأقلم مع المتغيرات في أسعار النفط بما يتماشى مع برامج الاستدامة المالية في حال انخفاض أسعار النفط وفقًا لبرنامج الاستدامة المالية وزيادة الإنفاق من قبل القطاع العام لدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- تمتلك المملكة واحدة من أعلى نسب تغطية الاحتياطي بين الحكومات الحاصلة على تصنيف وكالة فيتش والذي يمثل أكثر من 20 شهرًا من المدفوعات الدولية الحالية.
- أثبتت المملكة قدرتها في مواجهة الهجوم في عام 2019 على منشآتها النفطية في بقيق التي تسببت في هبوط مؤقت في الإنتاج.

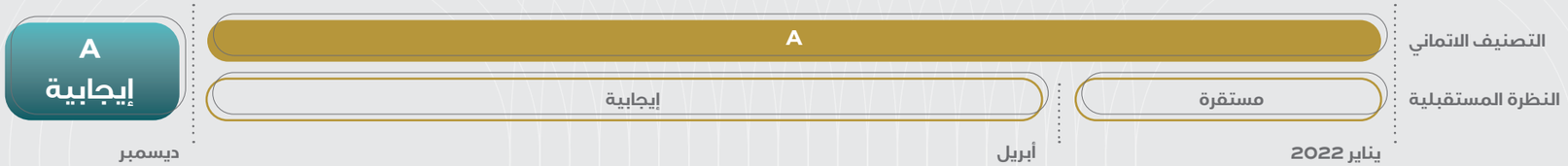

رسم بياني (13): السجل الزمني لتقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

2/4/2 - بناء القدرات البشرية

عمل المركز على تطوير وتنمية القدرات البشرية لمنسوبيه وإعداد برامج ودورات تتوافق مع الأهداف المرسومة للمركز، وكانت أبرز المنجزات:

- إطلاق مشروع التدريب والتطوير الذي يحتوي على 5 برامج تدريبية لتطوير (تطوير القيادات، التدريب الفني، التدريب الإلكتروني، تدريب المهارات العامة، التدريب الإلزامي) حيث أن جميع هذه البرامج يتم تنفيذها من خلال الجدارات المعتمدة على الجوانب السلوكية والفنية.
- إطلاق خطة تطوير الكفاءات السنوية للعام المالي 1444-1445هـ (2023م)، والتي تم من خلالها تحديد الاحتياجات التدريبية وفقًا للتقييم ومستويات الجدارات.
- تنفيذ دورات تطويرية للموظفين من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية.
- تنفيذ مشروع تطوير إدارة المواهب الذي يهدف لتطوير الأطر التنظيمية لإدارة المواهب.

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

3/4/2 - النشاطات الاجتماعيـة والمؤتمرات والجوائـز العالمية والمحلية

1- مشاركة المركز في المحافل المحلية والدولية

- شارك فريـق المركـز فـي مجموعـة حـوار مـع الاتحـاد الاوروبـي ودول مجلـس التعـاون الخليجـي بشـأن المنـاخ والطاقـة، حيـث سـلّط فريـق المركـز الضـوء علـى التقـدم الحالـي فـي إطـار التمويـل الأخضـر، وعلـى مفهـوم الاقتصـاد الدائـري للكربـون الـذي تتبعـه المملكـة للوصـول إلـى صافـي الانبعاثـات الصفريـة.
- شارك المركـز فـي فريـق عمـل للتمويـل المسـتدام مـع مجموعـة الحـوار المالـي السـعودي السويسـري؛ لتبـادل المعرفـة والتحديثـات فيمـا يتعلـق بالتمويـل المسـتدام.
- أعـد فريـق المركـز بالتعـاون مـع بنـك إتـش اس بـي سـي ملتقـى فـي مدينـة باريـس لزيـادة وعـي المسـتثمرين بتوجـه المملكـة للتغيـر المناخـي وتحديـدا الاقتصـاد الدائـري للكربـون بمشـاركة مركـز الملـك عبدالله للدراسـات والبحـوث البترولية.
- تمثيـل فريـق المركـز مـن قبـل الرئيـس التنفيـذي والمديـر التنفيـذي للمحفظـة فـي حـوارات مؤتمـر القطـاع المالـي بعنـوان دور سـوق أدوات الديـن فـي الاقتصـاد المحلـي والدولـي.

4/2 - أبـرز الأعمال والإنجازات

3/4/2 - النشاطات الاجتماعيـة والمؤتمرات والجوائـز العالمية والمحلية

2- الجوائـز المحلية والدولية

- **جائزتي "أفضل صفقة دين في عام 2021م" و"أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط لعام 2020م"**

فبراير 2022م

تـوّج المركـز الوطنـي لإدارة الديـن بجائزتـي "أفضـل صفقـة ديـن فـي عـام 2021م" و"أفضـل فريـق للتمويـل بالشـرق الأوسـط لعـام 2020م"، وذلـك خـلال مؤتمـر أسـواق رأس المال السـعودية.

- **جائزة "أفضل فريق خزينة وتمويل سيادي"**

يونيو 2022م

تُـوّج المركـز الوطنـي لإدارة الديـن بجائـزة "أفضـل فريـق خزينـة وتمويـل سـيادي"، وذلـك خـلال حفـل توزيـع جوائـز السـندات والقـروض والصكـوك بالشـرق الأوسـط السـنوية الـذي أُقيـم بمدينـة دبـي فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة.

- **جائزة الفئة الأولى لأكثر الجهات فعالية في تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية**

سبتمبر 2022م

حصـل المركـز علـى جائـزة الفئـة الأولـى لأكثـر الجهـات فعاليـة فـي تطبيـق نظـام المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة بحسـب تقريـر هيئـة كفـاءة الإنفـاق والمشـروعات الحكومية.

الخاتمة

ختامًا لهذا التقرير، الذي تم إعداده من منطلق حرص المركز على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح المالي والإداري لاطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله في سنة التقرير، وذلك بناءً على تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/02/16هـ ونصَّ في المادة 12 على أن يعد المركز تقريراً سنوياً عما حققه من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهته من صعوبات، وما يراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيه، والذي تم بناءه حسب دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم 25819 وتاريخ 1443/04/23هـ.

فقد حقق المركز مجموعة من المنجزات خلال العام 1443-1444هـ الموافق 2022م, والتي كانت نتاج إيمان فريق العمل بقيمة أعمالهم لرفع أداء المالية العامة، كما أن التفاني والإخلاص لهذا الفريق كان عاملاً مهمًا في تحقيق هذه المستهدفات.

كل ذلك تم بفضل من اللّه ثم بتوجيهات القيادة الحكيمة ومتابعة أصحاب المعالي والحرص الدائم على تبني العمل المؤسسي والاحترافي والذي يفخر المركز أنه تم بجهد الكوادر السعودية الشابة.

المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER